فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة، كواحدة من ابرز اركان التنظيم القانوني والاقتصادي الجديد للبحار.

وبعبارة موجزة، فان مقتضى ما أقرته اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار بشأن البحر الاقليمي، والمنطقة المجاورة، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، هو اتاحة حقوق واسعة للبلدان العربية، ذات الشواطىء الواسعة، في البحار التي تطل عليها، على نحو يضيف، اذا تمت الاستفادة الفعلية من تلك الحقوق، امكانات اقتصادية ممتازة لها، وهو ما لا تقبله اسرائيل.

والواقع، ان الموقف الاسرائيلي من تلك التطورات كلها يتلخص، بشكل واضح، في موقفها من التنظيم الذي وضعته اتفاقية قانون البحار للبحار شبه المغلقة، التي ينتمي اليها البحران اللذان تطل عليهما هي وغالبية البلاد العربية، اي البحر الاحمر والبحر المتوسط. وفي كلمة المندوب الاسرائيلي، في الجلسة الختامية لمؤتمر قانون البحار، في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، ذكر، في معرض عرضه لاسباب معارضة بلاده للاتفاقية ورفضها التوقيع عليها، «ان احدى ابرز الصعوبات التي نواجهها، هي اننا، حتى الآن، غير مقتنعين بأن المفاهيم الاساسية المتضمنة في الاتفاقية الجديدة، قابلة للانطباق الكامل ـ بالشكل الذي تقدم به ـ في البحار شبه المغلقة والضيقة التي تقع عليها شواطىء بلادنا، اي البحر المتوسط والبحر الاحمر. ومن ناحية المفاهيم، يمكن القول ان التوجه الرئيس للاتفاقية انما يتعلق بالمحيطات الكبرى في العالم. ولذا، ربما يتطلب الامر احداث تغيير في المفاهيم وفي النصوص، قبل ان تصبح قابلة للانطباق الكامل على غيرها من التشكيلات البحرية»[٢٣].

والواقع، انه لم يكن متصوراً ان ترحب اسرائيل بتشريع يقرر ضرورة «تعاون الدول المشاطئة لبحر مغلق، او شبه مغلق، فيما بينها، في ممارسة ما لها من حقوق، واداء ما عليها من واجبات»[٢٤]، في الوقت الذي يشكل البحران، المتوسط والاحمر، غالباً، من المناطق الاقتصادية الخالصة للدول المشاطئة لهما، والتي تقع البلدان العربية في مقدمها. وبرفض الدول العربية التنسيق مع اسرائيل، فضلاً عن رفضها الاعتراف بها، ورفض وجودها على شواطئها، تصبح استفادة اسرائيل من المساحات البحرية المختلفة في البحرين، المتوسط والاحمر، موضعاً لتساؤل حقيقي. وفي حين قد تتمتع اسرائيل ببعض المزايا من التعاون في حوض البحر المتوسط مع بعض بلاد اوروبا الغربية المشتركة في سواحل ذلك البحر، فان الامر يبدو اكثر صعوبة في البحر الاحمر الذي يصبح، خاصة في ظل فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة، وكأنه بحيرة عربية اساساً. فمن بين سواحل البحر الاحمر التي يصل طولها الى ٥٧٧٦ كيلومتراً، لا تحظى اسرائيل سوى بسبعة كيلومترات (أنظر الجدول الرقم ٢). وباستثناء تلك المسافة الضئيلة، مضافاً اليها طول الساحل الاثيوبي (١٠١٢ كلم)، فان مجموع سواحل البحر الاحمر

الجدول الرقم ٢

اطوال سواحل البلاد الواقعة على ساحل البحر الاحمر *

البلد	طول الساحل (كلم)
الاردن	٢٨
السعودية	١٨٩٠
اليمن الشمالي	٤٥٢
مصر	١٤٢٥
السودان	٧١٧
جيبوتي	٢٤٥
اثيوبيا	١٠١٢
اسرائيل	٧
المجموع	٥٧٧٦

* Blake, Gerald; *Maritime Aspects of Arabian Geopolitics*, London: Arab Research Centre, 1982, p. 5.